

أبحاث ودراسات

التجسير المعرفي: الرؤية، المنطلقات والمسارات

مشاري حمد الرويح

أستاذ مساعد في العلاقات الدولية، جامعة قطر

malruwaih@qu.edu.qa

ملخص

سيطر التنظيم الأكاديمي التخصصي على إنتاج المعرفة لفترات طويلة خلال القرن العشرين، بحيث بدا وكأن كل مجتمع تخصصي قد استقر داخل الأطر الفكرية والمؤسسية التي تعرف تخصصه، باحثاً عن وناشراً لمعرفة أكثر دقة وتفصيلاً حول مجال محدد من الواقع. إلا أن هذا الاهتمام بالمعرفة التخصصية الدقيقة نتج عنه فقر في التصور للظواهر الاجتماعية لا يسمح باعتبار غاياتها وطبيعتها الكلية.

على الرغم من الاهتمام المتزايد بالتواصل المعرفي العابر للتخصصات العلمية لإعادة الترابط بين المعارف بما يقدم صورة أكثر اتزاناً للظواهر الاجتماعية تسمح باعتبار غاياتها وطبيعتها الكلية من جهة، وجزئياتها وعناصرها من جهة أخرى، خاصة في أدبيات الدراسات البيئية (Interdisciplinary Studies) إلا أن هذه الأدبيات ما زالت تعاني من ارتباك وعدم وضوح في تحديد منطلقات وكيفية القيام بعملية التكامل بين رؤى تخصصية لتكوين فهم متكامل وشامل لظاهرة ما. تقترح هذه الدراسة مفهوم التجسير كإطار عام للتواصل المعرفي يتضمن عدداً من المنطلقات النقدية وتلك الخاصة بحل المشاكل (Problem Solving). تقدم بعد ذلك الدراسة، اعتماداً على أدبيات الدراسات البيئية، مساهمة حول كيفية التجسير بين التخصصات العلمية، ما ينتج عنه توضيح لثلاثة مسارات تجسيرية بين التخصصات العلمية: مسار التجسير الاستطلاعي، ومسار التجسير التوفيق، ومسار التجسير المتجاوز للحدود التخصصية. تعتمد الدراسة في الوصول لهذه النتائج على مراجعة للافتراضات الفلسفية للعلوم الاجتماعية، مقترحة أرضية واقعية نقدية بدلاً من كل من الأساس الوضعي والأساس التأويلي اللذين يسيطران على تخصصات العلوم الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: التجسير المعرفي، الرؤية، المنطلقات، المسارات

لتوثيق هذه المقالة البحثية: الرويح م.، «التجسير المعرفي: الرؤية، المنطلقات والمسارات»، مجلة تجسير، المجلد الأول، العدد الأول، 2019

<https://doi.org/10.29117/tis.2019.0011>

© 2019، الرويح، الجهة المرخص لها: دار نشر جامعة قطر. تم نشر هذه المقالة البحثية بواسطة الوصول الحر ووفقاً لشروط Creative Commons Attribution license CC BY 4.0. هذه الرخصة تتيح حرية إعادة التوزيع، التعديل، التغيير، والاشتقاق من العمل، سواء أكان ذلك لأغراض تجارية أو غير تجارية، طالما ينسب العمل الأصلي للمؤلفين.

Knowledge Bridging: Vision, Justifications, and Pathways

Meshari Hamad Alruwaih

Assistant Professor of International Relations, Qatar University
malruwaih@qu.edu.qa

Abstract

The specialized academic regulation has dominated the production of scientific knowledge during a long period of the twentieth century. Specialized communities seemed to settle within their intellectual and institutional boundaries pursuing and publishing more specialized and detailed knowledge about their respective fields. However, the interest in accurate specialized knowledge engendered a poor perception of social phenomena, as it does not consider their comprehensive goals and nature. There is an increasing interest in interdisciplinary communications to reach a level of re-integration of knowledge allowing a more balanced approach to study and research social phenomena while taking into consideration their comprehensive goals and nature on the one hand, and their details and components on the other hand, especially in interdisciplinary studies. However, interdisciplinary studies seem to suffer from confusion and lack of clarity in defining the concepts and the know-how of the integration process between the visions of specialties to create an integrated and comprehensive understanding of a phenomenon. In this context, this study proposes the concept of bridging (tajseer) as a framework for knowledge communication that includes a number of critical benchmarks, especially those related to problem solving. The study also contributes to displaying the bridging between scientific disciplines, which results in three tracks: the bridging exploration track, the bridging synthetic track, and the transdisciplinary track. In order to reach these results, the study benefits from a revision of the philosophical assumptions of social sciences suggesting a critical realist foundation for such efforts as an alternative to the substantive and hermeneutical basis of social sciences.

Keywords: Knowledge bridging; Vision; Benchmarks; Tracks

لتوثيق هذه المقالة البحثية: الرويح م.، «التجسير المعرفي: الرؤية، المنطلقات والمسارات»، مجلة تجسير، المجلد الأول، العدد الأول، 2019

<https://doi.org/10.29117/tis.2019.0011>

© 2019، الرويح، الجهة المرخص لها: دار نشر جامعة قطر. تم نشر هذه المقالة البحثية بواسطة الوصول الحر ووفقا لشروط Creative Commons Attribution license CC BY 4.0. هذه الرخصة تتيح حرية إعادة التوزيع، التعديل، التغيير، والاشتقاق من العمل، سواء أكان ذلك لأغراض تجارية أو غير تجارية، طالما ينسب العمل الأصلي للمؤلفين.

مقدمة

لا يلقي لنا الواقع بأسئلته وإشكالياته، طبقاً لتقسيمنا العلمي التخصصي الحديث بل طبقاً لمنطقه. فمعرفةنا بالواقع تشكلها إلى حد كبير التخصصات العلمية والحدود الفاصلة بينها. لذلك قد تقع كثير من القضايا والمواضيع المستحقة للدراسة والبحث في الفجوات، أو التقاطعات، بين التخصصات العلمية وأطرها الفكرية. من هنا تأتي أهمية التجسير بين التخصصات العلمية للمساهمة في تقديم صورة أكثر واقعية عن عالم تتجاوز ظواهره الحدود النظامية المصطنعة في التخصصات العلمية وتشارك في هيكل أساس (Underlying Structure) لا يعاني من فجوات حتى وإن ظهر لنا كذلك على المستوى النظري والمنهجي.

قد يتمثل التواصل الناتج عن التجسير في العبور المتفرق والمتباعد والذي لا ينتج عنه أكثر من مجرد التعارف والاطلاع والتبادل والاستعارة. وقد يكون من الكثافة بحيث ينتج عنه إعادة تعريف الأطراف والعناصر المتفرقة في كل واحد، لتصبح الجسور والقنوات الحاملة لهذا التواصل جزءاً من بناء أو هيكل متكامل. وكذلك الأمر في المعرفة، فالأصل في المعرفة الحديثة هو التخصص في مجال اجتماعي محدد، والاستقلالية التخصصية في صياغة الأسئلة محل الاهتمام وبالتأكيد تقديم الإجابات عليها. سيطر هذا التنظيم الأكاديمي لإنتاج المعرفة لفترات طويلة خلال القرن العشرين بحيث بدأ وكأن كل مجتمع تخصصي قد استقر داخل الأطر الفكرية والمؤسسية التي تعرف تخصصه باحثاً عن وناشراً معرفة أكثر دقة وتفصيلاً حول مجال محدد من الواقع بعيداً عن المعرفة التقليدية المتسمة بالعمومية والشمولية الباحثة عن نظريات كونية لتفسير كل شيء، تقريباً. أو هكذا بررت المعرفة الحديثة خريبتها الفكرية والمؤسسية.

التجسير وما يتضمنه من معاني الترابط والتكامل لا يعني بالضرورة التضحية بالمعرفة التخصصية التي تقدمها التخصصات العلمية الأكاديمية والعودة إلى الرؤى التي لا تقدر المعرفة الجزئية وأهميتها لتفسير الظواهر الطبيعية والاجتماعية. بل يمكن اعتبار التجسير عملية للتوفيق بين نقيضين (Synthesis): المعرفة التخصصية الحديثة والرؤى المعرفية الشمولية التقليدية. بما يسمح بإعادة الترابط بين المعارف بما يقدم صورة أكثر اتزاناً للظواهر الاجتماعية تسمح باعتبار غاياتها وطبيعتها الكلية من جهة، وجزئياتها وعناصرها من جهة أخرى. فمذ القرن الثامن عشر تعرضت الرؤى والنظم الفكرية الكلية لهجوم مستمر. حيث بدأ الفلاسفة وعلماء السياسة والاقتصاد بالتخلي عن تلك الرؤى الكلية لفهم كل من العالم الاجتماعي والعالم الطبيعي، داعين إلى تجزئة الكيانات الاجتماعية والطبيعية إلى عناصرها الأساسية. فطبيعة وغاية الترابط بين الأشياء لم تعد مفترضة أو معطاة من خلال الدين أو الفلسفة، ومن ثم لا يمكن الحديث عن أي ترابط بين الأشياء إلا من خلال التجربة والملاحظة للبرهنة على أي علاقات سببية إن وجدت¹. حيث انعكس تجريد العلاقات من الغاية وإعادة تموضعها في الجوهر الداخلي للأشياء، الكيانات، والأفراد إلى (احتفال) علمي وسياسي واقتصادي بالتجزئة، الاستقلالية، التفرّد، وكل ما يربط الجوهر الداخلي بالغاية، بينما تم التعامل مع الترابط المفترض بين الأشياء بنوع من الريبة والتردد.

مع ذلك يمكن تتبع تاريخ التخصصات العلمية إلى ما قبل التحول المعرفي المشار إليه أعلاه بقرون، مع الأخذ في الاعتبار بالطبع تغير دلالة لفظ تخصص (Discipline). يعود الأصل اللغوي لمصطلح: (تخصص) أو (Discipline) بالإنجليزية إلى المصطلح اللاتيني (Disciplina) المتعلق بـ (Disciple) أي التلميذ أو طالب العلم، أي أن المصطلح اللاتيني يشير إلى ذلك الإطار الذي يتم فيه نقل المعرفة بين المعلم والتلميذ، معرفة تعلم وتهذب وتؤدب وتلزم التلميذ بتبني رؤى، ومبادئ، وقيم وسلوكيات معينة². هذه الدلالة لمصطلح (التخصص) والتي تشير إلى الخضوع لسلطة مجموعة من القيم العملية، والتي تفرض نوعاً من النظام على العقل والجسد تبدو غير منسجمة مع الاستخدام الأكثر عصرية (للتخصص) في الإطار

1- Christian Reus-Smit, *The Moral Purpose of the State: Culture, Social Identity, and Institutional Rationality in International Relations* (New Jersey: Princeton University Press, 1997), p. 124.

2- Peter Osborne, "Problematizing Disciplinarity: Transdisciplinarity Problematics", *Theory, Culture, and Society*, Volume 32, Issue 5-6, (2015), p. 6.

الأكاديمي الذي يجعل من الابتكار وحرية البحث أحد غاياته الأساسية³. للوهلة الأولى قد لا تعكس التخصصات الأكاديمية اليوم تلك العلاقة السلطوية التي تشير إليها دلالة الاستخدام التقليدي للمصطلح إلا أنه، كما يشير بيتير أسبورن في دراسته استشكال التخصصية، فإن النظر إلى الإطار المؤسسي المحيط بها يظهر أن ما حدث هو تحول لتلك العلاقات السلطوية وليس اختفاءها، فالأحكام والمعايير التي تضعها المجالات العلمية والجمعيات المهنية هي من تتحكم في سوق العمل وتحدد - من خلال مدى الالتزام بمعاييرها في البحث - المستقبل المهني لأعضاء التخصص⁴ لتخلق تراتبية وتعيد إنتاجها بين أعضاء التخصص طبقاً لمدى التزامهم بالمعايير التخصصية أو النظريات الرئسية.

في كثير من الأحيان يتطلب الابتكار النظر خارج الصندوق، أي صندوق التخصص، ومد جسور مع تخصصات أخرى لخلق مساحة مفاهيمية ونظرية أكثر اتساعاً، إلا أنه، بالإضافة إلى القيود الفكرية، فإن القيود المؤسسية ترفع من تكلفة تلك المغامرة لمبتكر المعرفة. فالدوريات العلمية الأهم والتي تتميز بعامل تأثير (Impact Factor) أعلى تفضل نشر تلك الأبحاث الأكثر تخصصية، وبما أن النشر في تلك الدوريات يعتبر العامل الأهم في ملف ترقية الأكاديميين فإن عبور الحدود التخصصية قد يمثل مخاطرة غير ضرورية.

بالطبع لا يجب حصر التجسير والترابط المعرفي في إطار التخصصات الأكاديمية وأروقة الجامعات ومناهج الأقسام العلمية. مع ذلك عند البحث في التجسير بين العلوم لا يمكن تجاهل الأدبيات الخاصة بالعلاقات البينية بين التخصصات العلمية في سياقها الأكاديمي (Interdisciplinarity) باعتبارها أكثر الأدبيات جدية وتوسعاً في قضايا الترابط والتكامل المعرفي. بالإضافة إلى تلك الأدبيات ستعتمد هذه الدراسة على أدبيات فلسفة العلوم الاجتماعية ومناهج البحث بهدف التعامل مع افتراضات أساسية تعيق أو تسهل عملية التجسير بين العلوم.

في هذا الإطار، سيقدم المبحث الأول محاولة لتعريف التجسير كإطار عام تدرج تحته ممارسات ومبادرات فكرية وعلمية مختلفة لبناء قنوات من التواصل والترابط والتكامل المعرفي. ومن ثم يقدم المبحث الثاني تبريراً للتجسير كمشروع معرفي جاد ذي إمكانات حقيقية لتطوير المعرفة من خلال التركيز على منطلقاته، خاصة حل مشاكل الواقع ونقد معرفي للنظم الفكرية والمعارف المؤسسة لهذا الواقع، ومن ثم يقوم هذا المبحث بربط تلك المنطلقات بمستويات الترابط المعرفي الممكنة لتنتج مسارات للتجسير بين التخصصات العلمية (مسار استطلاعي، مسار توفيق، ومسار متجاوز للحدود التخصصية). يقدم المبحث الثالث مراجعة للمواقف الميتافيزيقية للتخصصات العلمية في العلوم الاجتماعية، يتضح من خلالها أهمية الفلسفة الواقعية النقدية كأرضية وجودية ومعرفية مناسبة لمسارات التجسير، مقارنة بالأسس الوضعية والمقاربات التأويلية. بينما يقدم المبحث الأخير اقتراحات منهجية لآليات مسارات التجسير على مستوى العلاقات السببية والأطر المفاهيمية.

التجسير كإطار عام للتواصل المعرفي

يعتبر تقرير منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) الصادر سنة 1972 أحد أهم المحاولات المبكرة خلال النصف الثاني من القرن العشرين لملاحظة ومعالجة قصور التقسيم المعرفي الأكاديمي الحديث في التعامل مع مشاكل الواقع. على الرغم من الأسس الأكاديمية الفكرية للتقرير كونه معتمداً على نقاشات عدد من المؤتمرات وورش العمل في جامعات أوروبية إلا أن تبنيها من منظمة دولية ذات توجهات اقتصادية وتنموية قد يشير إلى البعد الأداتي والعملية للعلاقات البينية بين المعارف التي تقدمها التخصصات الأكاديمية. منذ ذلك الحين شهدت الدراسات البينية اهتماماً كبيراً على المستويين الأبيستولوجي والمنهجي من خلال البحث في الافتراضات المعرفية التي تعيق أو تسمح بالتكامل المعرفي، والمستوى العملي الذي يقوده البحث في التعاون الأداتي العملي بين التخصصات المختلفة بهدف تقديم إجابات على أسئلة واقع أكثر تعقيداً

3- Ibid., p. 7.

4- Ole Weaver, "The Sociology of a not So International Discipline: American and European Development in International Relations", *International Organization*, Volume 52, Issue 4 (Autumn 1998), p. 697.

وتشابهًا. في كل الأحوال عانت تلك الدراسات وما زالت مما يمكن وصفه بفضى التوصيف والتصنيف. أي أن المشكلة الأساس كانت وما زالت حول الاتفاق على مفهوم واضح لما تعنيه (الدراسات البينية). إلا أن تعريف كل من كلين ونيويل للدراسات البينية يعتبر الأكثر انتشارًا في تلك الأدبيات والذين عرفها من خلال كونها عملية للإجابة على أسئلة أو حل مشكلة أو التعامل مع قضية معقدة أو عامة لدرجة لا تمكّن الباحثين من التعامل معها من خلال أدوات تخصص واحد⁵.

قدمت أيضًا لجنة الدراسات البينية في جامعة إيموري (Emory University) تعريفًا للدراسات البينية مع التركيز على الأبعاد العلمية والمعرفية لها: هي تلك الممارسات المعرفية والعلمية التي تهدف إلى تعزيز وإغناء (Enrichment) أحد التخصصات من خلال استخدام مصطلحات ومناهج ومبادئ تخصص آخر أو أكثر، والاستكشاف المشترك لقضايا ومواضيع عامة كونه كالصحة والعدالة والعنف، باستخدام مفاهيم ومناهج ومبادئ تخصصين أو أكثر⁶. بشكل عام تعتبر عملية الجمع بين التخصصات جوهر الدراسات البينية، سواء تم هذا الجمع على مستوى سطحي من خلال إضافة رؤى وأدبيات من تخصصات مختلفة إلى بعضها البعض أو على مستوى التكامل المعرفي (Integration) الذي يمثل معيارًا هامًا لتقييم مدى جودة الممارسات البينية سواء على مستوى البحث أو التدريس.

على الرغم من شبه الإجماع على كون التكامل المعرفي سمة أساسية لهذه الدراسات إلا أن المشكلة الأساس كانت وما تزال في عدم وضوح معايير ومؤشرات قياس التكامل المعرفي في الأبحاث والمقررات الأكاديمية وبالتالي عدم وضوح مستوى أو درجة التكامل الذي يمكن من خلاله وصف تلك الأبحاث أو المقررات بأنها بينية أم لا. نتج عن تلك المشاكل في التصنيف تداخل مربك في المفاهيم. فتجد على سبيل المثال ما يسميه أحد الباحثين بدراسات بينية (Interdisciplinary) يسميه آخر بدراسات عابرة للحدود البينية (Cross-disciplinary) وآخر يسميه دراسات متجاوزة للحدود الأكاديمية (Transdisciplinary).

مع ذلك قد نجد اتفاق ما في تلك الأدبيات على التفريق بين الممارسات المعرفية البينية طبقًا للمستويات التالية: المستوى الأول: لا تتعدى المبادرات البينية في هذا المستوى مجرد الإضافة أو التجاور، بحيث تقدم ظاهرة أو سؤالًا في سياق بحثي أو تدريسي ومن ثم تقدم الرؤى المنطلقة من تخصصات مختلفة في التعامل مع تلك المظاهر دون محاولة الربط بين تلك الرؤى. قد تكون تلك الإضافة أو التجاور بين تخصصات مختلفة لا يبدو بينها علاقة واضحة كالتاريخ والرياضيات والموسيقى على سبيل المثال، وأحيانًا أخرى تكون أكثر وضوحًا كالعلاقة بين الرياضيات والفيزياء أو تخصص اللغة الفرنسية واللاتينية، يطلق تقرير التنمية والتعاون الاقتصادي، المشار إليه أعلاه، (Multidisciplinary) على الحالة الأولى، بينما يطلق على الحالة الثانية (Pluridisciplinary).

يتضمن المستوى الثاني نوعًا من أنواع الترابط يستهدف مستوى من مستويات التكامل المعرفي بين التخصصات الأكاديمية، في هذا المستوى تتداخل وتتشابك مفاهيم الدراسات البينية بشكل أكبر إلا أن تقرير التنمية والتعاون الاقتصادي يقدم محاولة لفك هذا التشابك من خلال التفريق بين الدراسات البينية (Interdisciplinary) وبين الدراسات العابرة للحدود التخصصية (Transdisciplinary)، حيث يعرف الأول بأنه تفاعل بين تخصصين أو أكثر بحيث يمتد نطاق هذا التفاعل من مجرد التواصل الفكري السطحي إلى التكامل المتبادل للمفاهيم المؤسسة ومناهج البحث والممارسات الإجرائية وافتراسات المعرفة والمصطلحات والبيانات، مما يقود إلى تنظيم البحث والتعليم في حقل معرفي كبير نسبيًا. بينما يعرف الثاني بأنه

5- Julie Thompson Klein & William Newell, "Advancing Interdisciplinary Studies" In J. G. Gaff., J. L. Ratcliff (editors), *Handbook of the Undergraduate Classroom: A Comprehensive Guide to Purposes, Structures, Practices, and Change* (San Francisco: Jossey-Bass, 1997), p. 394.

6- Angelique Chetiparma, *Interdisciplinarity: Literature Review* (Southampton: University of Southampton, 2007), p. 35.

خلق نظام مشترك من الافتراضات والحقائق (axioms) لمجموعة من التخصصات⁷. في المستوى الثالث نجد المقاربات التي قد يراها البعض أكثر تطرفاً واديكالية، والتي ترى إلغاء التخصصات القائمة بشكل كامل، وبناء نظام معرفي جديد لا يعتمد على التقسيم التخصصي المعروف. تنتمي تلك الرؤى إلى ما يسمى بـ (De-disciplinary) والتي يعتمد الكثير منها على أعمال عدد من المفكرين الما بعد بنويين كفوكو وغيره⁸.

تقدم ليزا لاتوكا رؤية أكثر وضوحاً لتصنيف المعرفة البيئية اعتماداً على معيار الأسئلة وموقعها من التخصصات. حيث تقسم مستويات المعرفة البيئية كالتالي:

أولاً: المعرفة التخصصية الاستطلاعية (Informed Disciplinarity)، والتي تتضمن الممارسات المعرفية القائمة على الاستطلاع والتعرف والاستعارة بين التخصصات الأكاديمية. تعتمد تلك الممارسة على أسئلة تخصصية تتطلب النظر فيما عند التخصصات الأخرى لتطوير إجابات عليها. على الرغم من حضور الممارسة البيئية في هذه الحالة إلا أنها تظل في خدمة أسئلة تنتمي إلى تخصص معين.

ثانياً: المعرفة البيئية التوفيقية (Synthetic Interdisciplinarity) والناجئة عن الحاجة لتقديم إجابات حول نوعين من الأسئلة والقضايا: تلك التي تقع في التقاطع بين تخصصين، أو تلك التي تقع في فجوة بين التخصصات، في الحالة الأولى ينتمي السؤال أو القضية إلى التخصصين، بينما في الحالة الثانية لا ينتمي إلى أي منهما. هنا أيضاً ترى لاتوكا أن أدوار وإسهامات التخصصات المستقلة تكون واضحة إلا أن الممارسة التوفيقية نفسها قد لا تنتمي لأي منها⁹.

ثالثاً: المعرفة المتجاوزة للحدود التخصصية (Transdisciplinarity) والتي تتمثل في تطبيق النظريات والمفاهيم، أو طرق البحث عبر التخصصات بهدف تطوير مركب شامل. وهي تختلف عن ما قبلها في أنها لا تعتمد على استعارة النظريات والمفاهيم بين التخصصات بل تتجاوز التخصصات وتكون بالتالي قابلة للتطبيق في حقول معرفية مختلفة¹⁰. في هذه الحالة تصبح التخصصات مندرجة في إطار أوسع يسميه نيوبل بالتخصصات الكبرى (Super Disciplines).

رابعاً: المعرفة البيئية المفاهيمية (Conceptual Disciplinarity) وهي المعرفة البيئية الناجمة عن التعامل مع قضايا أو أسئلة لا تتميز بقاعدة تخصصية تخضع لها، والتي لا يمكن الإجابة عنها إلا من خلال عدد من التخصصات. تتضمن عادة المعرفة البيئية المفاهيمية نقداً للفهم والتفسير التخصصي لقضية أو سؤال ما. خلال هذه الورقة البحثية سيمثل تقسيم ليزا لاتوكا منطلقاً لتطوير مسارات للتجسير لما تتميز به من وضوح وقابلية للتطوير على المستوى التفسيري للإجابة على سؤال كيفية التجسير وليس المستوى التوصيفي فقط.

فيما يخص التوصيف فإن مفهوم التجسير لا ينتمي إلى أي من تلك المستويات بل يشملها جميعاً، ولا يتخذ، بالضرورة، موقفاً معيارياً محدداً نحو أي من تلك المستويات التي يجب أن تسعى إليها مبادرات التجسير. فلهذه الأولى قد يبدو التجسير التوفيقية الأكثر ملاءمة لمفهوم التجسير، أو قد يبدو التجسير المتجاوز للحدود التخصصية طموحاً راديكالياً يتعدى حدود الأساس الفكري للمفهوم، بينما يبدو التجسير الاستطلاعي غير مستحق في الأساس للمخاطرة الفكرية والمؤسسية المرتبطة بالتجسير. ليس بالضرورة، فقد تنتمي بعض الدراسات الأكثر إثارة للاهتمام بالمستوى الأول والتي قد ينتج عنها

7- تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، "إشكاليات البحث والتدريس في الجامعات"، 1972.

8- Peter Osborne, op. cit., p. 9.

9- Lisa Lattuca, "Creating Interdisciplinarity, Grounded Definitions from College and University Faculty", *History of Intellectual Culture*, Volume 3, Issue 1 (2003), p. 7

10- Ibid., p. 8.

توضيح افتراضات وعلاقات سببية جديرة بالاهتمام. وقد تبدو دراسات في المستوى الثالث أقل راديكالية مما تبدو بعد تفكيك حدود مؤسساتية وفكرية مصطنعة بين تخصصات حجت لفترة معرفة تلقائية وطبيعية، خاصة عند التعامل معها في سياقها الحضاري. بشكل عام، فإن التجسير يأخذ بالاعتبار تراكمية الممارسات البينية، والتي قد تبدأ في مستوى التبادل المعرفي والسطحي بين التخصصات وتنتهي باقتراح تراتبية معرفية وقيمة جديدة تؤسس لتقسيم معرفي جديد.

فالتجسير كما تقدمه أكثر عمومية من الدراسات البينية، كونه أكثر تقبلاً لدرجات الربط المختلفة بين العلوم، كما أن منطلقاته تتعدى الحاجة للربط بين التخصصات العلمية في السياق الأكاديمي إلى الربط بين المعارف الأكاديمية وغير الأكاديمية. بالإضافة إلى الاهتمام بالسياق الحضاري والثقافي لنشأة وترابط علوم بعينها وتفكيك العلاقة مع غيرها. فالترابط والتكامل المعرفي في سياق الدراسات البينية الأكاديمية يمثل وجهاً من وجوه التجسير ولا يشملها. إذاً يشمل مفهوم التجسير أي مبادرة بحثية أو تدريسية تسعى للتواصل المعرفي بمختلف درجاته من أكثرها سطحية – والتي لا تتعدى التبادل والاستعارة بين المعارف المختلفة – إلى أكثرها عمقاً والتي تسعى إلى التكامل المعرفي بهدف تطوير معارف متجاوزة للحدود التخصصية.

كما يشمل التجسير أبعاد التواصل المعرفي الفكرية والمؤسسية، أي تلك الأقرب إلى التعامل الأبيستولوجي والنظري والمفاهيمي للتقريب بين العلوم، وتلك التي تسعى لبناء جسور مؤسساتية بين الدوائر المعرفية المختلفة سواء في إطار الجامعات ومراكز الأبحاث أو خارجها. كما يشمل التجسير الوعي بالسياق الحضاري والثقافي لتقسيم التخصصات العلمية، وبالتالي فإنه يرتبط بشكل وثيق بمبادرات الأقلية وتوطين العلوم وما يتضمنه ذلك بالضرورة من مراجعة لتقسيم العلوم والعلاقة بينها بهدف استكمالها ونقدها واقتراح علاقات وتراتبية وابستولوجية وقيمة بديلة تعكس التميز الحضاري والإقليمي. هذه الشمولية المقصودة في توصيف التجسير لا تعني عدم الاهتمام بالبعد المنهجي للتجسير، بل إن البحث واقتراح آليات للتجسير سيمثلان الجزء الأكبر من هذه الدراسة. كأي محاولة لمد الجسور يجب أن يتضمن التجسير المعرفي مسارات وإرشادات وإشارات لسلوك تلك المسارات وهذا ما سيقدمه كل من الباحثين الثاني والثالث من خلال توضيح منطلقات وآليات التجسير.

منطلقات التجسير

تقدم أدبيات المعرفة البينية مجموعة من المنطلقات لتبرير الربط والتكامل بين التخصصات العلمية. إلا أنه كما في المستوى المفاهيمي فإن هناك حاجة لترتيب وتنظيم تلك المنطلقات والأهداف المرتبطة بها والبحث في تقاطعاتها مع منطلقات وأهداف مشروع التجسير. يقدم تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مجموعة من المنطلقات لتطوير المعرفة البينية، يمكن اختصارها في التالي:

- احتياجات تطوير المعرفة.
- احتياجات الطلاب.
- احتياجات تطوير التدريب المهني (Professional Training).
- الاحتياجات الأصيلة للمجتمع.
- التعامل مع مشاكل الجامعات الإدارية والعملياتية¹¹.

بينما في دراستهما لتطوير الدراسات البينية تقدم كل من جولي كلين وويليام نيويل صياغة أكثر تطوراً لمنطلقات المعرفة البينية لتضمنها التالي:

- تطوير التعليم العام والمتطلبات العلمية العامة في الجامعات.
- التدريب المهني.

11- تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، «إشكاليات البحث والتدريس في الجامعات»، 1972.

- حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية.
- النقد الاجتماعي والسياسي والمعرفي.
- تطوير أعضاء هيئة التدريس.
- التقليل التمويلي (downsizing).
- إنتاج معرفة جديدة¹².

- يقدم نيساني قائمة موسعة لما يمكن وصفه بتبرير المعرفة البيئية في إطار إنتاج معرفة جديدة. تتضمن القائمة التالي:
- أن الابتكار عادة يتطلب معرفة بيئية.
 - أن عابري الحدود الأكاديمية و«الوافدين الجدد» للتخصصات عادة ما يقدمون إسهامات مهمة لتخصصاتهم الجديدة.
 - تقع بعض المواضيع والقضايا التي تستحق البحث في فجوات بين التقسيم التقليدي للتخصصات.
 - كثير من المشاكل الفكرية، والاجتماعية، والعملية تتطلب مقاربات بيئية.
 - تعمل المعرفة البيئية على تذكيرنا بالنموذج المثالي لوحدة المعرفة.
 - يتمتع العاملون في إطار المعرفة البيئية بمستوى أعلى من المرونة.
 - تساعد المعرفة البيئية على تجاوز فجوات التواصل داخل المؤسسات الأكاديمية مما يساعد في حشد مواردها الكبيرة لتحقيق مستويات أعلى من العقلانية والعدالة.
 - من خلال قدرتهم على العبور بين التخصصات، يقوم العاملون في إطار المشاريع المعرفية البيئية بدور مهم في الدفاع عن الحرية الأكاديمية¹³.

تشاطر هذه الدراسة نيساني اهتمامه بتطوير المعرفة كمنطلق أساس للترباط والتكامل المعرفي، إلا أنها تأخذ أيضاً بالاعتبار المنطلقات العملية الواقعية الأخرى كمنطلقات رئيسة. في الحقيقة، هناك غالباً نوع من أنواع التداخل بين الحاجة لتطوير المعرفة كغاية في حد ذاتها وبين كون هذا التطور وسيلة لحل المشاكل الواقعية والعملية. الأمر الذي ينتج عنه عادة تبريرات دائرية (من مشاكل الواقع إلى حل مشاكل الواقع) يظهر فيه التطور المعرفي كمنصر زائد عن الحاجة (Redundant)، أي كوسيلة لغاية حل مشاكل الواقع وليس غاية في حد ذاته. لذلك من أجل تنظيم وترتيب أكثر وضوحاً لمنطلقات وأولويات التجسير ينبغي توضيح تلك العلاقة بين منطلق تطوير المعرفة ومنطلق التعامل مع الواقع بأسئلته وإشكالياته.

تمثل المنطلقات التي تقدمها جولي كلين والتي تتضمن - كما تمت الإشارة إليه - حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية، وتقديم نقد اجتماعي وسياسي ومعرفي، بالإضافة إلى تقديم معرفة جديدة وأرضية مناسبة لعمليات التنظيم هذه. يفترض كل من منطلق حل المشاكل (Problem solving) ومنطلق النقد (Critique) علاقة معينة بين المعرفة والواقع ودوراً للمعرفة في تلبية احتياجات محددة في إطار هذه العلاقة. والأهم أن هذا الدور يقترح، بدوره، الانطلاق نحو مستوى معين من الترباط المعرفي. فعندما يكون منطلق الترباط المعرفي هو حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية، يكون الهدف من تطوير المعرفة هو تقديم إجابات لأسئلة الواقع، أو لتلبية احتياجات في إطار هذا الواقع دون استشكال أو مساءلة الرؤى الفكرية المؤسسة والهيكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المنظمة لهذا الواقع. بينما عندما يكون المنطلق هو تقديم نقد اجتماعي وسياسي ومعرفي، تتعدى أهداف تطوير المعرفة تقديم الإجابات إلى تقديم الأسئلة والاستشكال بدل من افتراض الرؤى المؤسسة للواقع وهيمنة هيكلها الحاكمة. على سبيل المثال، عندما يكون المنطلق هو تعزيز فرص الطلاب في سوق العمل بعد التخرج، فإن دور تطوير المعرفة هنا هو حل مشاكل الواقع، بينما عندما يكون المنطلق هو نقد آلية السوق وهيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على سوق العمل يكون دور تطوير المعرفة نقد الواقع.

12- Klein and Newell, p. 396

13- Moti Nissani, "Ten Cheers for Interdisciplinarity: the Case for Disciplinary Knowledge and Research", *The Social Science Journal*, Volume 34, Issue 2 (1997), p. 201-206.

يمثل التجسير نوعاً من أنواع تطوير المعرفة وبالتالي فإن استكشاف مسارات وآليات التجسير تتطلب توضيح منطلقاته وغاياته. من المهم هنا استدعاء تقسيم ليزا لاتوكا للمعرفة البينية طبقاً للأسئلة والقضايا محل البحث وموقعها من التخصصات العلمية. كما أشرنا فإن التقسيم يتضمن كلاً من المعرفة التخصصية الاستطلاعية والمعرفة البينية التوفيقية والمعرفة البينية المتجاوزة للحدود التخصصية، والمعرفة البينية المفاهيمية. يمكننا الآن وضع أنواع الممارسات البينية في إطار منطلقات تطوير معرفة بينية، وبالتالي ربط كل من مستويات التكامل المعرفي بمنطلقاته وغاياته. فنجد أن كلاً من المعرفة التخصصية الاستطلاعية والمعرفة البينية التوفيقية تنطلق نحو حل مشاكل الواقع التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية، بينما المعرفة البينية المتجاوزة للحدود التخصصية¹⁴ تنطلق نحو النقد الاجتماعي والسياسي والمعرفي. إذاً ينتج عن هذا الربط بين مستويات التكامل المعرفي في الممارسات البينية من جهة ومنطلقات المعرفة البينية من جهة أخرى ثلاثة مسارات للتجسير: اثنان ينتميان إلى منطلق حل المشاكل (المسار الاستطلاعي والمسار التوفيقية)، وواحد ينطلق إلى المنطلق النقدي (المسار المتجاوز للحدود التخصصية).

بالعودة إلى المنطلقات الأخرى المتضمنة في كل من قائمة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وقائمة جولي كلين، نجد أن بعض تلك المنطلقات قد تكون أقرب لمساري التجسير والربط المعرفي اللذين يمثلهما كل من المعرفة التخصصية الاستطلاعية والمعرفة البينية التوفيقية واللذين يهدفان إلى حل مشاكل الواقع الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية، وأخرى أقرب إلى مسار التجسير والربط المعرفي الذي يمثل كل من المعرفة البينية المتجاوزة للحدود التخصصية والمعرفة البينية المفاهيمية واللذين يهدفان إلى النقد الاجتماعي والسياسي والمعرفي. فنجد أن الحاجات الأكثر عملية كاحتياجات الطلاب والتدريب المهني والتنظيم المؤسسي والعملياتي في المؤسسات الأكاديمية تنتمي لمساري حل المشاكل، بينما قد لا نجد في القائمتين ما يمكن نسبته إلى المسار الثالث النقدي لاحتياجات المجتمع الأصيلة والتي هي - في الحقيقة، وتبعاً لتعريفها - قد تنتمي لمساري حل المشاكل أو المسار النقدي.

بشكل عام يمكن ملاحظة هيمنة اتجاه (حل المشاكل) على أدبيات المعرفة البينية والترابط المعرفي منذ سبعينيات القرن الماضي مع منافسة مستمرة من الاتجاهات النقدية. بحيث قاد الاتجاه الأول مبادرات وممارسات بينية في وبين عدد من التخصصات كالسياسات العامة والبيئة والصحة العامة ودراسات التنمية والهندسة الصناعية وإدارة الأعمال والاقتصاد وغيرها من التخصصات، التي تعتبر أكثر قرباً من الواقع ومشاكله. حيث اعتمدت هذه المبادرات التجسيرية على تشجيع ودعم من الحكومات والشركات الكبرى. بينما يمثل الاتجاه الثاني في أوضح صورته في إنتاج عدد من التخصصات البينية التي تعتمد بدورها على مفاهيم ونظريات من تخصصات مختلفة وروى بديلة ومناخسة للروى الحداثية وتنظيم للمجتمع الحديث، كتخصص دراسات المرأة أو الدراسات الجندرية، الدراسات الما بعد كولونالية، وغيرها من المعارف ذات الحس النقدي. على الرغم من أن تلك التخصصات معبرة إلى حد كبير عن مسارات التجسير إلا أنها تمثل أطرافاً لطيف من إمكانات التحرك بين التجسير العملي الهادف لحل مشاكل الواقع وبين التجسير النقدي الهادف لمسألة افتراضاته الأساس، والتي قد تتضمن ممارسات معرفية تجسيرية انطلاقاً من حل مشاكل الواقع أقل أداتية، تأخذ بالاعتبار البعد النقدي للواقع، وأخرى نقدية لا تذهب بالضرورة بعيداً نحو التطرف النقدي العدمي.

إذاً، على الرغم من أهمية مناقشة منطلقات تطوير المعرفة التجسيرية لتبريرها كمشروع ذي أهمية معرفية وقيمية إلا أنه لا يمكن تجاهل دور تلك المنطلقات في توصيف إطار ومسارات التجسير، والذي يمكن تلخيصه في: أولاً: توضيح افتراضات علاقة المعرفة بالواقع لكل مسار من مسارات التجسير، ودور التجسير في تلبية احتياجات محددة في إطار هذه العلاقة. ثانياً: تقترح علاقة المعرفة بالواقع لكل مسار إعادة النظر في الأسس المعرفية والوجودية للمعرفة العلمية (في العلوم الاجتماعية) بما

14- لن تتضمن هذه الدراسة ومبحثها حول كيفية التجسير مساراً يعكس الدراسات البينية المفاهيمية بل سيتم التعامل مع البعد المفاهيمي للتجسير من خلال مسار التجسير المتجاوز للحدود التخصصية.

يسمح ببناء أرضية نظرية أكثر قابلية لمد جسور توصيفية وتفسيرية عبر التخصصات لمحاكاة الظواهر الواقعية و/أو نقدها.

التجسير وفلسفة العلوم الاجتماعية

يمثل الاتفاق على خريطة استرشادية لعملية التجسير بل وعلى خطوات واضحة للسعي للترابط والتكامل المعرفي تحدياً لأغلب الأكاديميين. فحتى مع الاتفاق على إطار عام لماهية التجسير وقبول عدد من منطلقاته تظل الإجابة على سؤال كيفية التجسير عائقاً رئيساً أمام محاولات الترابط والتكامل المعرفي. في هذا الإطار، يقول ويليام نيوبل رئيس وحدة الدراسات البينية في جامعة ميامي: «قد نستطيع أغلبنا أن يشير إلى عدد من الأمثلة الناجحة للمشاريع البينية. لكن لا يبدو أن هناك أحداً ممن تحدثت إليهم يستطيع أن يفسر بوضوح كيف يمكن القيام بعملية التكامل بين رؤى تخصصية لتكوين فهم متكامل وشامل لظاهرة ما»¹⁵. مع ذلك قدم عدد من الباحثين محاولات تعتبر خطوطاً إرشادية في هذا الاتجاه. من هذه المحاولات ما قدمته جولي كلين، والذي - على أهميته - لا يخرج عن كونه خطوات عملية للعاملين على القضايا والأسئلة البينية، أكثر من كونه إطاراً نظرياً للتعامل مع المعارف البينية¹⁶. حيث تضمنت قائمة جولي كلين بعض الإرشادات العملية كتحديد جميع الاحتياجات المعرفية، بما في ذلك التخصصات ذات العلاقة ومن سيمثل تلك التخصصات من الباحثين، والتفاوض حول الأدوار بين الباحثين الذين يمثل كل منهم تخصصه، والحفاظ على التواصل خلال العمل التقني التكامل، على الرغم من الفائدة الواضحة لبعض الخطوات المذكورة إلا أنها لا تجيب على سؤال: كيفية التجسير والترابط المعرفي.

قدم كينيث بولدنج¹⁷ رؤية تأخذ بالاعتبار أهمية بناء إطار نظري لعملية التجسير من خلال اعتماده على نظرية النظم العامة (General System Theory) والتي طورها فيما بعد بانج¹⁸ حيث اقترح وضع النظريات النظامية بين مستويين: الأعلى يضم الرياضيات والميتافيزيقا كونها علوم تجريدية قادرة على القيام بدور التخصصات الشارحة (-Meta Disciplines) والأدنى يضم التخصصات العلمية ونظرياتها العامة. وبالتالي، تكون النظريات النظامية أقل تجريداً من الرياضيات والميتافيزيقا وأكثر تجريداً من النظريات التخصصية العامة¹⁹. قام زويك بالبناء على رؤى كل من بولدنج وبانج ليقدّم هيكلًا لتراتبية معرفية تبدأ من الأعلى بالتخصصات الشارحة كالرياضيات والميتافيزيقا، ثم النظريات النظامية. ومن ثم النظريات التخصصية العامة، والنماذج الجزئية والنظريات متوسطة النطاق (Models and Mid-range Theories) داخل التخصصات العلمية، والعلاقات والقوانين والفرضيات، وأخيراً البيانات والملاحظات²⁰.

طبقاً لهذا الترتيب، يفترض أن تقوم النظريات النظامية بالدور الأكبر في عملية التكامل المعرفي، إما استقرائياً، أي من خلال النظر في النظريات التخصصية والبحث في المتماثلات بينها، أو استدلالياً، من خلال النظر في المنطق الرياضي والمواقف الميتافيزيقية وتأويلها والبناء عليها. بشكل عام في هذا الترتيب تظهر النظريات التخصصية كأنظمة فرعية عن النظام الرئيس الذي تمثله النظرية العامة. لا يمكن المبالغة في أهمية هذه الإسهامات، وخاصة تقديمها لما يسميه نيوبل أرضية مشتركة للترابط والتكامل بين المعارف التخصصية. إلا أن نيوبل يرى أن الظواهر في الواقع أكثر تعقيداً من أن تحيط بها النظم البسيطة (Simple Systems) ذات العلاقات الخطية، حيث لا يأخذ هذا النوع من النظم احتمال اختلاف مستوى مساهمة النظم الفرعية بل والاختلاف والتضارب بين النظم الفرعية. لذلك يقترح أنه إذا كنا نتعامل مع

15- William Newell, "A Theory of Interdisciplinary Studies", *Issues in Integrative Studies*, No. 19 (2001), p. 18.

16- Julie Thompson Klein, *Interdisciplinarity, History, Theory and Practice* (Ohio: Wayne State University Press, 1990), pp. 188-189.

17- K. E. Boulding, "General Systems Theory: The Skeleton of Science", *Management Science*, Volume 2, Issue 3 (1956), pp. 197-208.

18- M. Bunge, *Method, Model, and Matter* (Boston: Reidel, 1973).

19- Ibid.

20- M. Zwick, "Understanding Imperfection". In Ragsdell, G. and Wilby, J. (eds.), *Understanding Complexity* (New York: Kluwer Academic/Plenum Publishers, 2001).

ظواهر معقدة فيجب علينا تطوير نظم معقدة (Complex Systems)²¹ لمحاكاتها.

بدلاً من أدبيات النظم المعقدة التي ينتهجها نيويل في أعماله ستقوم هذه الدراسة بالتعامل مع تطوير أرضية مناسبة للتجسير المعرفي من خلال مستوى الالتزامات الميتافيزيقية وأثرها على البنى النظرية للتخصصات العلمية بما في ذلك إمكانات تتبع العلاقات السببية والأطر المفاهيمية عبر الحدود النظامية المفترضة، أي أن هذه الدراسة تشترك مع كل من إسهامات زويك ونيويل في عدم الاكتفاء بتقديم إرشادات عملية للترابط والتكامل المعرفي بل وضع هذا المجهود في إطار نظري من خلال بناء أرضية مشتركة مستقرة تمثل خريطة معرفية لتلك العمليات. فمن جهة، يتميز ما قدمه نيويل بالاهتمام بالطبيعة المعقدة للظواهر محل الدراسة والحاجة لمحاكاتها من خلال بناء نظم معرفية بينية معقدة تتعدى العلاقات الخطية بين النظم التخصصية الفرعية وافترض إسهامها المتساوي في النظام العام، إلا أن التعقيد في مستوى النماذج العلمية لمحاكاة الظواهر الاجتماعية يحتاج تبريراً ميتافيزيقياً (معرفياً ووجودياً). من جهة أخرى، فإن ما قدمه كل من بولدنغ ونيويل وزويك، وإن كان يفترق إلى دينامية نظم نيويل المعقدة إلا أنه يقدم رؤية أكثر وضوحاً للترابطة المعرفية بين التخصصات المختلفة مع التركيز على أهمية المواقف الميتافيزيقية للممارسات والإمكانات التجسيرية. فتخصصات العلوم الاجتماعية بشكل عام، وهي محل الاهتمام في هذه الدراسة، تعود دائماً إلى تخصص فلسفة العلم بحثاً عن أرضية معرفية ووجودية تسمح لها بتبرير مشاريعها المعرفية.

على الرغم من تنوع المواقف التي تقدمها فلسفة العلوم إلا أن اختيارات العلوم الاجتماعية ما زالت تتأرجح بين تيار وضعي مسيطر وتيار تأويلي ناقد له. في الحقيقة لا تقدم أي من الفلسفة الوضعية أو تلك التأويلية أساساً ميتافيزيقياً يسمح ببناء أرضية معتبرة للعمليات التجسيرية بين التخصصات العلمية. من جهة، فالأولى لا تسمح بأكثر من أرضية سطحية تماماً كونها لا تقبل بالتعامل مع غير المراتبات، وبالتالي فإن أي حديث حول هيكل أساس (Underlying Structure) جامع لأبعاد متعددة وعلاقات معقدة لظاهرة ما ينظر إليه تلقائياً بنوع من الريبة. ينعكس هذا على الفقر المفاهيمي للنظريات والرؤى ذات الأسس الوضعية وكذلك إمكانات الكشف عن علاقات سببية بعيداً عن القانون الهومي (نسبة إلى العالم الاجتماعي هيوم) والذي لا يتعدى ملاحظة التغير بين العوامل وإيعازها لضرورة طبيعية. بالإضافة بالطبع إلى القيود على محاكاة تعقيدات الواقع الناتجة عن محاولة محاكاة منطوق التجارب العلمية للعلوم الطبيعية من خلال ما يسمى بالتثبيث المنهجي (Methodological Bracketing) لعزل الأثر بين العامل المستقل والعامل الثابت عن تأثيرات العوامل الأخرى، إلا أن هذه الاستراتيجية المنهجية تحولت إلى افتراض وجودي يصر على أن النظم الاجتماعية نظم مغلقة تماماً لا تتأثر بعوامل خارجية وهو الأمر الذي يفسد تقريباً أغلب المحاولات البينية للتجسير بين العلوم.

من جهة أخرى، فإن المقاربات التأويلية لا تقبل إمكانية الفصل بين الظاهرة محل الدراسة وبين النشاط العلمي لمحاكاتها بل ترى أن هذه المحاكاة لا تشير إلى شيء حقيقي في الواقع. فإذا كانت الوضعية متهمة بالفقر المفاهيمي فالمقاربات التأويلية متهمة بالسيولة وعدم الضبط المفاهيمي. إن الرؤى التأويلية لا تسمح ببناء أرضية مشتركة للعمليات البينية لأنها ترفض مصطلحات كالأرضية، والأساس، والنظم، ولأنها تراها جميعاً تركيباً اجتماعياً، يحتاج لتفكيك، هذا وإن كان مفيداً لنقد حدود فكرية ومؤسسية مصطنعة بين التخصصات الحديثة إلا أنه لا يفيد كثيراً في بناء أرضية مشتركة بينها. في المقابل تقدم الرؤية الواقعية النقدية (Critical Realism)²² - كما قدمها روي باسكار وآخرون - التزاماً معرفياً ووجودياً يسمح بعلاقة متوازنة بين المعرفة والواقع، أو بين ما يمكن معرفته وإمكانية معرفته كما سيقدمها البحث القادم.

21- William Newell, op. cit., p. 16.

22- تطلق الواقعية النقدية من الواقعية العلمية كفلسفة للعلوم الاجتماعية تأخذ بالاعتبار اختلاف الإطار الاجتماعي عن الطبيعي.

الواقعية النقدية كأساس فلسفي-علمي للتجسير

تتميز الواقعية النقدية بعدد من المبادئ التي تجعلها أرضية مناسبة للتجسير بين التخصصات العلمية مقارنة بغيرها من الفلسفات العلمية كالوضعية والمقاربات التأويلية. فالواقعية النقدية تعيد الاعتبار إلى الأسئلة الوجودية/الأنطولوجية وتضعها قبل الأسئلة المعرفية/الأبستمولوجية. وبالتالي فإنها تعالج الأثر السلبي للتعامل مع سؤال: ماذا يمكن أن نعرفه؟ قبل سؤال: ما هو موجود في الواقع لنعرفه؟ والذي أدى إلى اعتماد ما هو موجود على ما يمكن معرفته أو ملاحظته. حيث تظهر هذه المشكلة بشكل أوضح في الرؤى الوضعية التجريبية والتي لا يمكن أن تصف شيئاً بأنه موجود إذا لم يكن ممكناً ملاحظته وهو ما يعبر عنه المبدأ المشهور (to be is to be perceived).

هذه الممارسة التي تتلخص في محاولة تحديد معايير معرفية ومنهجية للعلم قبل اتخاذ موقف وجودي، الأمر الذي يمثل قيوداً غير ضرورية على المعرفة. بل إن أي حديث حول المعايير المعرفية والمنهجية يكون غالباً عشوائياً دون تحديد طبيعة الظاهرة محل الدراسة²³. إذاً من حيث المبدأ تقدم الواقعية النقدية تبريراً فلسفياً علمياً لكل الممارسات العلمية التي تنطلق من تحديد طبيعة الظاهرة محل البحث وليس من بنى فكرية ومؤسسية معينة تقيد التعامل مع الظاهرة فيما بعد. من تلك الممارسات بالطبع التجسير والترابط المعرفي الذي يحدد طبيعة الظواهر الاجتماعية كظواهر معقدة ومتداخلة ومن ثم يبحث في الإمكانيات المعرفية لتوصيفها وتفسيرها وليس العكس.

تقرر الواقعية النقدية أن هناك واقعاً منفصلاً عن معرفتنا، واقع (هناك في الخارج) مستقل عن أفكارنا حوله، وهذا ما يميزها عن الرؤى التأويلية التي لا تعترف بهذا الاستقلال ويضعها بجانب الوضعية التي تشترك معها في تقرير هذا الاستقلال. إلا أن ما يميزها عن الأساس الوضعي هو تقريرها للعمق الوجودي (Ontological Depth) للواقع. يحدد روي باسكار ثلاثة مستويات للواقع: المستوى التجريبي (Empirical) والمستوى الجاري أو الفعلي (Actual) والمستوى الحقيقي (Real). فالأول يتضمن ملاحظتنا وخبرتنا بالواقع، والثاني يتضمن الأحداث الجارية، بينما يتضمن الثالث الهياكل والآليات المسؤولة عن إنتاج الأحداث الجارية في المستوى الثاني وملاحظتنا لها في المستوى الأول²⁴.

وبالتالي، فإن الأحداث التي قد نراها منفصلة ونتعامل معها تجريبياً من خلال فرضية سببية سطحية وأحادية بين الأحداث والتي تأخذ شكل كلما حدث (A) أعقبه (B) قد تعود إلى آلية سببية مشتركة ومعقدة تتطلب الكشف عن عدد من العوامل والعلاقات المسؤولة جميعاً عن إنتاج الأحداث أو الظواهر محل الملاحظة. لذلك هناك حاجة لتجاوز الممارسة العلمية السطحية التي لا تتعدى المساحة بين المستوى الأول والثاني: ملاحظة وتسجيل واستنتاج علاقات منتظمة (Regularities) بين الأحداث. فالعالم كما يراه روي باسكار لا يتكون من أحداث بل من أشياء، أشياء غالباً معقدة، وبسبب هذا التعقيد تمتلك هذه الأشياء مجموعة من النزعات والقوى والأعباء. وأنه بالإشارة إلى تلك النزعات والأعباء والقوى واكتشافها يمكن تفسير الظواهر في العالم²⁵.

فالتشكلات السطحية للظواهر وملاحظتنا لها ليست كل الواقع. فما نلاحظه ما هو إلا نتاج لتفاعلات معقدة لآليات سببية قد تربط بين عوامل تتبع في مجالات ومستويات مختلفة من الوجود أي لا تنتمي بالضرورة لنظام اجتماعي أو مستوى تحليل واحد، على سبيل المثال في تخصص العلاقات الدولية عند البحث في أسباب استقرار البيئة الدولية، عادة يتم النظر في العوامل الخاصة بهذه البيئة كالتقطبية وتوازنات القوى والتحالفات بل وحتى استقلال المنظمات الدولية وأدائها المؤسسي، بينما في الحقيقة قد يكون الاستقرار الملاحظ نتيجة لآلية سببية تتعدى حدود البيئة الدولية أو نتيجة لتفاعل آلية سببية

23- Colin Wight, *Agents, Structures, and International Relations: Politics as Ontology* (Cambridge: Cambridge University Press: 2006), p. 25.

24- Roy Bhaskar, *A Realist Theory of Science* (Leeds: Leeds Books: 1975), p. 56.

25- Ibid., p. 51.

دولية مع آلية/آليات سببية خارج «حدود» البيئة الدولية تنتمي أكاديمياً إلى تخصصات أخرى كالسياسة المقارنة والاقتصاد وعلم الاجتماع والدراسات الثقافية وعلم النفس الاجتماعي وغيرها.

تقدم الواقعية النقدية توصيفاً أكثر شمولية للهياكل الاجتماعية وبالتالي مساحة أرحب لعمل آلياتها السببية ومحاكاة الظواهر الاجتماعية المعقدة. طبقاً لرؤي باسكار فإن الحياة الاجتماعية تحدث على أرضية تشكلها أربعة أبعاد متداخلة، أو ما يسميه بالمكعب الاجتماعي (Social Cube):
أولاً: التفاعلات المادية مع الطبيعة (الموارد، السمات الطبيعية، إلخ).
ثانياً: المعاني المشتركة (القيم، الأفكار، المعتقدات، المؤسسات، إلخ).
ثالثاً: العلاقات الاجتماعية (الطبقية، الأدوار الاجتماعية، علاقات الإنتاج، إلخ).
رابعاً: ذوات الفاعلين (الذات، الهوية، إلخ)²⁶.

ليس من الصعب هنا رؤية كيف يمكن لهذا التوصيف لأبعاد الحياة الاجتماعية أن يعمل كأرضية لفهم أكثر شمولية للظواهر الاجتماعية ليس بين التخصصات بل وداخل التخصصات أيضاً. فبناءً على الانقسام في المواقف الميتافيزيقية عن ماهية الوجود تنقسم أغلب النظريات في العلوم الاجتماعية بين تلك التي تعطي الأولوية في التفسير للعوامل المادية وتلك التي تعطي الأولوية للعوامل الثقافية والفكرية. بينما ما يقدمه هذا التوصيف هو إمكانية الربط بين العوامل الثقافية والمادية والعلاقاتية والنفسية من خلال آليات سببية معينة تفسر ظاهرة ما ونمطها السلوكي بعيداً عن الرؤى الوجودية الجزئية التي تنتج بدورها مفاهيم ونظريات قاصرة وبالتالي ملاحظة سطحية وجزئية للواقع.

يأخذنا تضمين ذاتية الفاعلين كأحد أبعاد الحياة الاجتماعية إلى أفضلية أخرى للأساس الواقعي النقدي لا تتوفر لمتبني الفلسفات العلمية الأخرى، فالوضعية لا تعطي اهتماماً كبيراً بذاتية الفاعل أو المعنى الذي يؤول ويبرر سلوكه من خلاله ولا تعتمد هذا المعنى كمنصر أساس في تفسير الظواهر الاجتماعية، بينما التأويلية تختزل التفسير في تأويل الفاعل لسلوكه. فإذا كان إبراز الأبعاد المادية والثقافية/الفكرية والعلاقة بينهما يساهم في رؤية أكثر شمولية للظواهر الاجتماعية من خلال الربط الأفقي بين الأبعاد الهيكلية المختلفة، فإن تضمين ذاتية الفاعلين يساهم في رؤية أكثر شمولية للظواهر الاجتماعية من خلال الربط العمودي بين الفاعل وبيئته. فالظواهر قد تتشكل في مستوى ويعاد إنتاجها في مستوى آخر. تعبر أغلب تخصصات العلوم الاجتماعية عن تلك العلاقة العامودية بارتباك وتداخل واضح بين عدد من المشاكل المختلفة: إشكالية الفاعل-الهيكل (Agent-Structure Problem)، مستويات التحليل (Levels of Analysis)، مشكلة الكلي والجزئي (Macro-Micro Problem). في هذا الإطار، يوضح كولن وايت أن اختيار كل من مستوى التحليل ووحدة التحليل لا بد منهما لكل باحث. السؤال هو أي من هذين الاختيارين يجب أن يمثل الأولوية للباحث عند تطوير برنامج بحثي؟ فوحدة التحليل تعني القضية أو الظاهرة محل البحث، بينما مستوى التحليل يعني كيفية تفسيرها. يرى كولن وايت والواقعيون النقديون بشكل عام أن تحديد وحدة التحليل يجب أن يمثل أولوية للباحث، كون وحدة التحليل مشكلة وجودية تختص بتحديد طبيعة الظاهرة محل الدراسة، بينما مشكلة مستوى التحليل مشكلة منهجية²⁷. فالظاهرة كما تم الإشارة إليها قد تتجاوز مستويات التحليل التقليدية والمستقرة في أي تخصص. وبالتالي، يحتاج الباحث إلى النظر واتخاذ قرار وموقف وجودي من طبيعة العلاقة بين الجزئيات والكليات الاجتماعية قبل تحديد مستويات التحليل والاختيار من بينها.

آليات التجسير

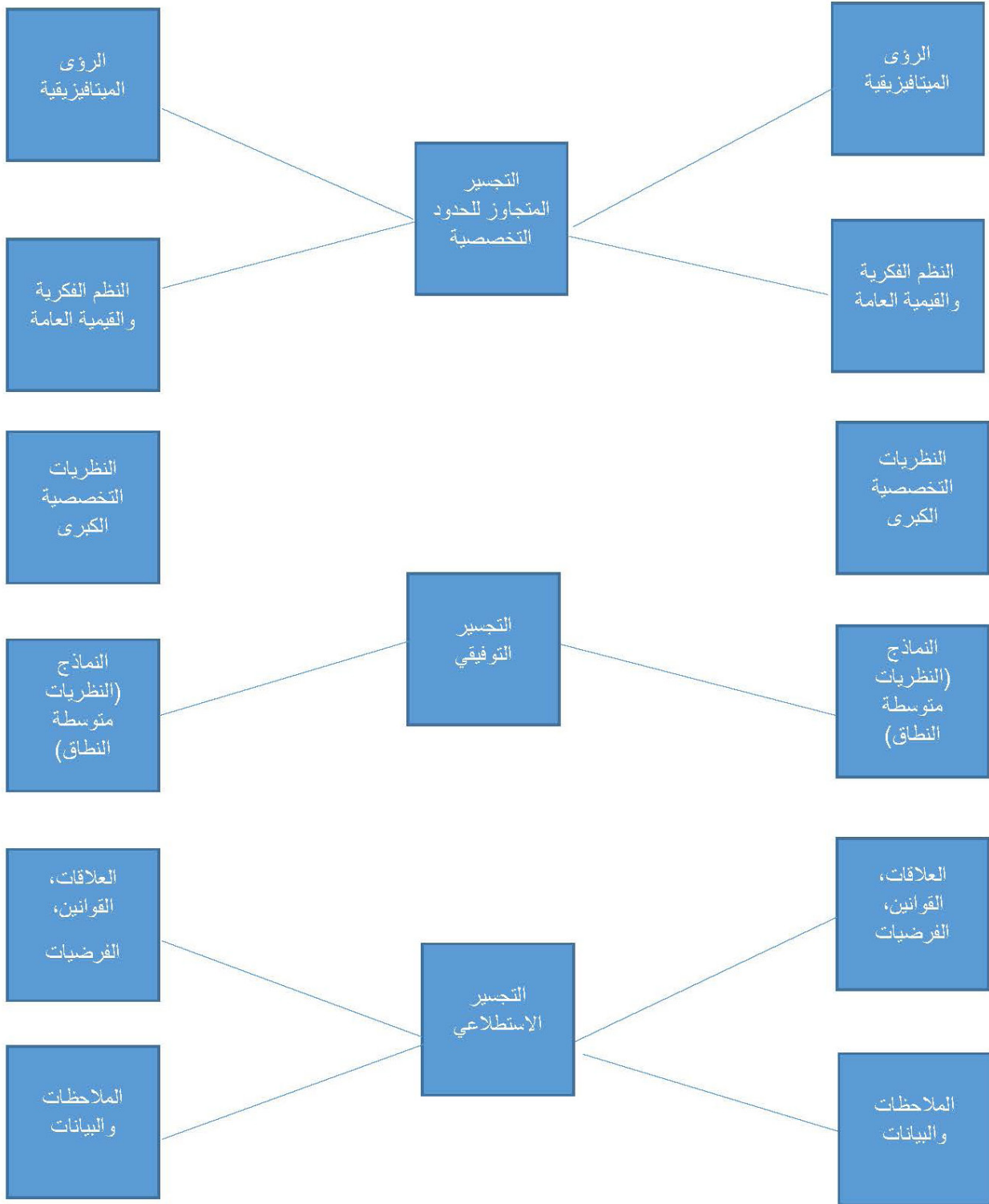
يمكننا الآن العودة إلى نظم التراتبية المعرفية التي قدمها كل من بادنج باونج وزويك بعد اتخاذ موقف ميتافيزيقي

26- Roy Bhaskar et al.: *The Problems of Philosophy and Their Resolutions*, (London, Verso: 1994), p. 96.

27- Colin Wight, *Ibid.*, p. 104

التخصص (A)

التخصص (B)



يعتمد على الفلسفة الواقعية النقدية، وملاحظة المساهمة التي تقدمها في تجاوز القيود التخصصية التي تضعها الالتزامات الميتافيزيقية الأخرى. الآن نستطيع أن نضع خارطة النظم المعرفية على أرضية واقعية نقدية تتسم بالعمق والشمولية، بحيث تعكس هذه الخارطة أكثر من مجرد خطوات منهجية ومعايير معرفية (ملاحظة، فرضيات، نماذج تخصصية، أطر نظرية، إلخ) بل محاكاة لعمق وشمولية الظواهر الاجتماعية، إلا أنه وطبقاً لمبادئ الواقعية النقدية فإن الظواهر الاجتماعية وشروط إنتاجها أو آلياتها السببية قد تتعدى النظم الاجتماعية كما تقدمها التخصصات العلمية، وبالتالي يلزم هنا تطوير خارطة تعكس أهمية التجسير بين التخصصات بما يسمح بالإحاطة بالظواهر محل البحث، وذلك من خلال وضع مستويات استكشاف مستويات الواقع جنباً إلى جنب، ومن ثم الربط أو التجسير بينها طبقاً لأنماط أو مسارات التجسير المستخدمة (الاستطلاعية والتوفيقية والمتجاوزة).

تقترح هذه الخريطة ثلاثة مواضع لكل من مسارات التجسير:

- التجسير الاستطلاعي: يربط المسار الاستطلاعي بين التخصصات في المستوى الأكثر سطحية أي مستوى الملاحظات وتطوير الفرضيات.
- التجسير التوفيقية: يربط مسار التجسير التوفيقية بين التخصصات العلمية في مستوى النماذج الجزئية والنظريات متوسطة النطاق.
- التجسير المتجاوز للتخصصية: يربط مسار التجسير المتجاوز للحدود التخصصية بين النظم الفكرية والمعيارية المتجاوزة للحدود التخصصية.

آليات مسار التجسير الاستطلاعي

ما يميز هذا المسار كما ذكر أعلاه هو انتماء كل من السؤال البحثي أو الظاهرة محل البحث والعوامل الرئيسة لتفسيرها إلى نفس التخصص، بمعنى أن العامل التابع (ما يراد تفسيره) والعامل المستقل (المسؤول عن تقديم هذا التفسير) ينتميان إلى حقل معرفي لتخصص واحد. إلا أن العلاقة بين العامل المستقل والعامل التابع ليست مباشرة تماماً، أي أن تأثير العامل المستقل لا يحدث إلا من خلال التفاعل مع عامل تعديلي (Moderating Variable) والذي تؤثر قيمته على مدى قوة تأثير العامل المستقل على العامل التابع، على سبيل المثال إذا كنا مهتمين بدراسة تأثير (التدين) على (تفضيلات الأشخاص الانتخابية بين الأحزاب السياسية)، إذا وجدنا أن هذه العلاقة أقوى عند الذكور من الإناث نستطيع أن نستنتج أن (الجنس) عامل تعديلي في العلاقة بين (التدين) وبين (تفضيلات الأشخاص الانتخابية بين الأحزاب السياسية)²⁸.

أحياناً كثيرة ينتمي العامل التعديلي إلى مجال آخر يتطلب النظر في التخصص المسؤول عن دراسته، إلا أنه وفي هذه الحالة فإن النظر يكون نظراً استطلاعيًا بمعنى أن ما يهم الباحث هنا هو القيمة الرقمية (المؤشر) للعامل التعديلي وأثرها على قوة العلاقة بين العامل المستقل والعامل التابع اللذين ينتميان إلى نفس التخصص. إذا اتخذ الباحث هذا المسار طبقاً لانتماء الظاهرة محل البحث والعوامل الرئيسة لتفسيرها في تخصصه، فإنه قد لا يوجد حاجة للنظر في الإطار المفاهيمي والنظري للعامل التعديلي في التخصص الآخر. إذاً مستوى التجسير الذي يتطلبه هذا النوع من الأسئلة البحثية لا يتعدى مستوى الملاحظة وتسجيل الأحداث وتطوير الفرضيات استقرائياً.

آليات مسار التجسير التوفيقية

ينطلق هذا المسار من الحاجة لتقديم إجابات حول نوعين من الأسئلة البحثية: تلك التي تقع في التقاطع بين تخصصين، أو تلك التي تقع في فجوة بين التخصصات. في الحالة الأولى ينتمي السؤال أو القضية إلى التخصصين، بينما في الحالة الثانية لا ينتمي إلى أي منهما. بمعنى أن في هذه الحالة إما أن ينتمي العامل التابع (أو المفهوم الذي تم استخلاصه منه) إلى تخصصين أو أنه لا ينتمي إلى أي منهما. إلا أنه في كل الأحوال فإن البحث في الأسباب المسؤولة عن إنتاج الظاهرة

28- Norman Blaike, *Analyzing Quantitative Data* (London: Sage Publications, 2003), p. 138.

محل البحث يتطلب النظر فيما يقدمه التخصصان من مفاهيم ونظريات. هنا يكون المستوى الأفضل للتجسير التوفيق هو مستوى النظريات المتوسطة النطاق (Mid-range Theories) أو ما يسميها البعض النظريات الخاصة. تختلف النظريات المتوسطة النطاق عن النظريات الكبرى أو ما يسمى (Grand Theories) في الطموح التفسيري بشكل أساسي. فالثانية تحاول أن تقدم أطراً لتفسير مجال التخصص بشكل عام، بينما الأولى تحاول أن تقدم تفسيراً لجزء من هذا المجال، على سبيل المثال تعتبر الواقعية ومحاولات تقديم نظرية نظامية شاملة تعبر عن افتراضاتها كما قدمها كينيث والتز نظرية كبرى (Grand Theory) بينما نظريات التحالفات أو الحرب هي نظريات متوسطة النطاق، وكذلك الأمر بالنسبة لنظرية السلام الديمقراطي بالنسبة للرؤية الليبرالية للعلاقات الدولية. قد يكون هناك عدد من نظريات التحالفات المختلفة والمتنافسة، والتي تزعم جميعها أنها أكثر تعبيراً عن الافتراضات الواقعية وكذلك الأمر بالنسبة لنظريات السلام الديمقراطي والرؤية الليبرالية للعلاقات الدولية.

داخل التخصص الواحد عادة ما يكون الصراع الأكثر شراسة بين النظريات الكبرى والتي يعتبر كل منها براديم أو برنامجاً بحثياً ودراسياً، يعرف المتخصصون أنفسهم من خلال الانتماء لها، ما يجعل التواصل بل والتوفيق بينها أمراً ليس بالسهل حتى داخل نفس التخصص. إن النظريات ذات النطاق المتوسط من خلال تموضعها بين الجزئيات والكيليات، وبين التجريد والملاحظة، وبين الأحداث اليومية وشروط إنتاجها الهيكلية، تتسم بمرونة أكبر في تجاوز عدد من المسلمات النظرية التي تجعل من عملية التجسير التوفيق أكثر قبولاً على هذا المستوى من مستوى النظريات الكبرى. فبدلاً من الانطلاق للدفاع عن مجموعة من الافتراضات، تعمل النظريات المتوسطة النطاق على التعامل مع مشاكل واقعية في المجال محل الدراسة من خلال بناء نظريات خاصة بها²⁹.

سببياً، قد يكون من المفيد النظر في البداية في الاختلاف بين العلاقات السببية التي تتضمن عاملاً تعديلياً (الذي أشرنا إليه أعلاه) وبين العامل الوسيط (Mediating Variable) أو ما يسميه البعض العامل المتداخل (Intervening Variable)، فالثاني، أي العامل الوسيط أنسب لمسار التجسير التوفيق كونه يعبر عن علاقة تسلسلية: العامل المستقل يؤثر على العامل الوسيط الذي بدوره يؤثر على العامل التابع في إطار التجسير والترابط المعرفي، وقد ينتمي العامل المستقل إلى حقل تخصصي والعامل الوسيط إلى حقل تخصصي آخر بحيث ينتج عن التوفيق بينهما حل لسؤال بياني. فهذه السلسلة من العوامل، أو الآلية السببية، على الأقل بالمنطق الوضعي السطحي «تملاً» الفجوة بين التخصصات بما يسمح بالتعامل مع القضايا التي لا تنتمي لأي منها.

إلا أن فجوات العالم الاجتماعي وتقاطعاته قد تتطلب أكثر من اقتراح علاقات سببية بسيطة تربط إمبريقياً بين عوامل مختلفة كمؤشرات رقمية أي كمسار أو سلسلة من العوامل (عامل مستقل، آلية سببية، عامل تابع) بل قد تتطلب استكشاف آليات سببية أكثر تعقيداً تعكس تعقيد الظاهرة محل البحث، بحيث تكون الآلية السببية هي المسؤولة عن التأثير وليست مجرد بند مساعد أو إضافي في العملية، أي أن تكون الآلية السببية هي تلك الجزء الفعال والمحرك في نظام ينتج التأثير³⁰.

باختصار، يتطلب التجسير في هذه الحالة أكثر من مجرد ملاحظة قياس القيمة الرقمية لمؤشرات تعكس أحداثاً مرتبطة إمبريقياً، بل بيان وتفسير وفهم طبيعة الآلية/الآليات السببية التي تنتج تلك الأحداث، أي بيان وفهم وتفسير طبيعة الكيانات والعمليات الحقيقية التي تسمح لها بالتأثير الذي تم قياسه. على سبيل المثال، لا يجب أن يكون هدف البحث العلمي، فقط، النظر في (أثر اتفاقيات التجارة الحرة على نمط الاستهلاك) في دولة ما، بل بيان وفهم وتفسير آليات السوق الحرة والتي لا تحترم كثيراً الحدود التخصصية بين حقل الاقتصاد، السياسة، علم النفس الاجتماعي، والتاريخ. في هذه الحالة يجب

29- David Lake, "Theory is Dead, Long Live Theory: the End of Great Debates and the Rise of Eclecticism in International Relations", *European Journal of International Relations*, Volume 19, Issue 3 (2013), p. 573.

30- Colin Wight, op. cit., p.34.

على الباحث النظر في السوق كنظام متكامل وليس النظر في الأحداث المتفرقة التي ينتجها بل النظر في آلياته التي تتضمن عمليات وعوامل اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، نفسية، إلخ. فقد تكون العملية أو الكيان الحاسم في ظاهرة ما اقتصادية، أو سياسية أو نفسية أو غيرها، إلا أن هذه العملية أو الكيان لا تقوم بهذا الدور إلا من خلال كونها جزءاً من آلية لولاها لما تميزت بهذا التأثير. هنا لا نبحت عن عامل مستقل وعامل تابع ثم نبحت في درجة الارتباط بينهما إحصائياً، بل عن آليات تعكس عمليات واقعية في كل مجال ونعمل على فهم وتفسير التفاعل بينها بهدف محاكاة ظاهرة حقيقية معقدة لا تنتمي لأي من التخصصات محل الاهتمام. تتماشى هذه الرؤية السببية مع احتياجات مسار التجسير التوفيقي للتعامل مع الأسئلة والقضايا التي تتطلب محاكاة الظواهر الواقعية المعقدة من خلال إسهامات التخصصات المستقلة والممارسة التوفيقية بينها.

كما تم الإشارة إليه تمثل النظريات متوسطة النطاق المستوى الأنسب لهذه الممارسات التوفيقية والانتقائية (Electricic) لأنها أكثر اقتراباً من الواقع وبالتالي أكثر قدرة على محاكاة ظواهره من النظريات الكبرى ذات النكهة التجريدية والتي تزعم تقديم رؤية شاملة لمجالها بشكل مستقل عن الظواهر التي تنتمي لنظم اجتماعية أخرى.

آليات مسار التجسير المتجاوز للحدود التخصصية

إذا كان منطلق التجسير التوفيقي حل مشاكل الواقع وما يتطلبه من محاكاة أكثر دقة لظواهره المعقدة فإن النقد المعرفي، السياسي والاجتماعي كمنطلق للتجسير المتجاوز للحدود التخصصية يتطلب استشكال القيم الكبرى والنظم الفكرية التي تعمل كافتراضات وبدهييات للبنى النظرية لكل تخصص. فالأول يتعامل، تقنياً، مع الأبعاد المادية والمؤسسية للظواهر، من خلال الفهم والتفسير ومن ثم إعادة الترتيب والتنظيم بهدف التحكم في آليات إنتاجها. بينما الثاني يتطلب استشكال الأسس القيمية والفكرية التي تسمح بإعادة إنتاج الظاهرة محل النقد وبناء أسس بديلة لها، أي أن التجسير في هذا المستوى يستهدف المستوى الهيكلي، حيث شروط إنتاج الظواهر محل النقد، على سبيل المثال، الفساد الإداري كظاهرة قد ينعكس في سلوك موظفي الحكومة أو في أجواء الإدارات الحكومية الصغرى، إلا أن هذا السلوك أو الظاهرة لا يمكن توصيفها وتفسيرها وبالتالي نقدها إلا من خلال استكشاف شروط إنتاجها الهيكلية.

يمكن وصف شروط الإنتاج من خلال كونها مبادئ للتنظيم (Organizing Principles) تحكم العلاقات وتؤسس لتراتبية بين مجموعة من القيم، المؤسسات، والأدوار الاجتماعية اعتماداً على نظام فكري يقدم التبرير المعياري لهذه التراتبية وقبولها وعدم مقاومتها. هنا أيضاً، قد لا تنتمي القيم والمؤسسات والأدوار الاجتماعية لنفس الحقل المعرفي كما تقدمه التخصصات العلمية. فالظواهر محل النقد قد تظهر تمثلاتها الجزئية في مجال ما إلا أن شروط إنتاجها قد تكون متجاوزة لعدد من المجالات. فالاستبداد السياسي قد يصنف كظاهرة سياسية إلا أن شروط إنتاجه تتجاوز المجال السياسي بالتأكيد بل إن في هذا الإطار يظهر الاستبداد السياسي كنوع أو حالة من مفهوم متجاوز (الاستبداد). هنا، مرة أخرى، يجب الأخذ بالاعتبار الفرق بين التجسير التوفيقي وبين التجسير المتجاوز للحدود التخصصية، فالأول يعمل على محاكاة الظاهرة من خلال تتبع جزئياتها وتنظيم أفكارنا حولها من خلال نماذج الآليات السببية، أي أنه يقدم إجابة توفيقية لسؤال (لماذا؟) بينما الثاني يبحث في الشروط الفكرية والقيمية التي سمحت بارتباط وإعادة ارتباط تلك الجزئيات، أي أنه يقدم إجابة متجاوزة ومتعالية لسؤال (كيف أمكن) إنتاج الظاهرة؟

إذا كانت التخصصات العلمية وتقسيمها المعرفي يعانين فقراً واضحاً في تتبع العلاقات السببية العابرة لحدود النظم الاجتماعية ومحاكاة ارتباط جزئياتها ببعضها البعض فإنها أشد فقراً في الكشف عن شروط إنتاج الظواهر والعلاقات والتراتبية التي تؤسس لها بين القيم والمؤسسات والأدوار عبر الحقول المعرفية، بل إنها في أحيان كثيرة تعمل كحاجب لها (وهذا ما يعطي البعد النقدي للتجسير المتجاوز للحدود التخصصية). لذلك فإن مسار التجسير في هذا المستوى يتطلب العمل على المستوى المفاهيمي والفكري والقيمي وليس مستوى العلاقات السببية بين المتغيرات والعوامل المستخلصة منها.

وبالتالي يكون موضع التجسير هنا بين مستوى النظريات التخصصية الكبرى وبين الرؤى الميتافيزيقية التي تؤسس لها معرفياً ووجودياً. ما يجعل هذه الرؤى الميتافيزيقية مؤسسة أنه لا يوجد أساس أعمق يمكن تأسيس المعرفة العلمية عليه، على الأقل بالنسبة للعلم الحديث³¹. إلا أن استخلاص وتطبيق هذه الرؤى الميتافيزيقية في مجال معرفي ما يتطلب مستوى فكرياً وقيماً وسيطاً. في هذا المستوى نجد مجموعة من الأنظمة الفكرية والقيمية التي من وجه تعكس ما تم استخلاصه من حقائق كبرى من الرؤى الميتافيزيقية ومن وجه آخر تقوم بدور الافتراضات الأساسية للنظريات التخصصية الكبرى، على سبيل المثال، نجد في هذا المستوى معاني ومفاهيم متجاوزة للتخصصات العلمية كالمصلحة، العقلانية، التقدم، الهوية، وغيرها من الافتراضات المشتركة لعدد من التخصصات والتي في الأساس تترجم رؤى ميتافيزيقية معينة. فالعقلانية الأدائية الحديثة، مثلاً، تعكس موقفاً ميتافيزيقياً معيناً حول طبيعة النفس البشرية والتفاعلات البشرية، تتعكس في أطر فكرية وقيمية حول علاقة الإطار المادي والاجتماعي بالسلوك الإنساني، والتي تعمل بدورها كافتراضات لعدد من التخصصات المختلفة من خلال تقديمها لأطر (تملؤها) تلك التخصصات بمحتواها المفاهيمي والنظري الخاص، لتصبح العقلانية الأدائية افتراض السعي للثروة في الحقل الاقتصادي، والسلطة في السياسة، والقوة في العلاقات الدولية.

يتطلب التجسير في هذا المستوى التعامل مع المفاهيم كتصورات ذهنية لتقسيم الأشياء في الواقع³² (الظواهر، الأحداث، الفاعلين، إلخ). تلك التصورات تساعدنا على الإجابة على سؤال: إلى أي نوع تنتمي هذه الظاهرة أو الحدث، أو الفاعل، إلخ. ما يعني أن تقسيم الأشياء إلى أنواع (Classification) يعتبر جوهرياً لعملية بناء المفاهيم بل وتضكيكها. يتطلب تقسيم الأشياء إلى أنواع ما يسمى بمورد القسمة بالعربية و (Classificatory Principle) بالإنجليزية و (Fundamentum Divisionis) باللاتينية، والذي يعني باختصار تلك الخاصية المعينة التي اعتبرت خاصية مفتاحية لتقسيم الظواهر إلى أنواع أو جمعها معاً في نوع ما، على سبيل المثال عند محاولة توصيف النظم الدولية من خلال مورد قسمة: توزيع القدرات المادية بين القوى العظمى ينتج ثلاثة أنواع (مفاهيم): نظام أحادي الأقطاب ونظام ثنائي الأقطاب ونظام متعدد الأقطاب. بينما إذا استخدمنا انتشار القيم عبر الحدود لتنتج لنا: نظام دولي، مجتمع دولي ومجتمع عالمي، وكذلك على مستوى الأنظمة السياسية الوطنية إذا كان مورد القسمة أسساً لشرعية النظام الحاكم فينتج الأنواع التالية: ديني، ديمقراطي، وراثي، إلخ. وكذلك النظام الاقتصادي إذ يمكن استقراء عددًا من موارد القسمة كالمنافسة والانفتاح ودور الدولة في النشاط الاقتصادي وغيرها. السؤال هو: ما هي أسس اختيار مورد للقسمة دون غيره؟ ما هي أسس اختيار خاصية ما والتعامل معها كخاصية رئيسية أو مفتاحية لتوصيف الظاهرة، أو بمعنى أدق اختزال الظاهرة في تلك الخاصية وتجاهل خواصها الأخرى؟ دون التدخل في هذا المستوى المفاهيمي واستشكال مورد القسمة وأساسه المعياري، ستقود سلسلة الاختزال الباحث نحو الاكتفاء بقياس المؤشرات التي تعكس كمياً تغير تلك الخاصية التي اعتبرت مفتاحية في الواقع.

قد يرى البعض أن اختيار أو قبول مورد القسمة ما هو إلا اختيار عملياتي يخدم السؤال البحثي ولا يتضمن بالضرورة أي أساس معياري. بالطبع لا تقبل أي ممارسة بحثية ذات منطلقات نقدية هذه الحجة، على سبيل المثال، قد يرى البعض أن اختيار توزيع القدرات المادية كمورد للقسمة لتوصيف أنواع النظم الدولية اختيار بحثي مبرر بأسئلة بحثية تتطلب النظر في البيئة الدولية وظواهرها انطلاقاً من هذا التوصيف. بالطبع قد يكون هذا مناسباً كاختيار بحثي مؤقت وليس كحقيقة وجودية ثابتة. فهذا الاختزال للنظم الدولية في خاصية القطبية ينتج مفاهيم رئيسية تشكل رؤيتنا لظواهر أكثر تعقيداً من أن تقسر انطلاقاً من توزيع القدرات المادية. الأهم وهذا محل النقد، أن تلك الرؤى تبرر لسياسات وممارسات معينة في الواقع، كالحروب الهجومية، الهيمنة، الابتزاز، الخضوع الحضاري، والتحالفات مع قوى عظمى، وغيرها من السياسات والممارسات المنطلقة من تعريف معين للمصلحة الوطنية اعتماداً على مفاهيم نظرية نحتت طبقاً لاختيارات معيارية لتقسيم الظواهر

31- Nuno Montero & Kevin Ruby, "IR and the False Promise of Philosophical Foundations", *International Theory*, Volume 1, Issue 1 (2009), p. 26.

32- Robert Adcock, "What is a Concept?, Political Concepts, The Committee on Concepts and Methods", *Working Paper Series*, (April 2005).

اعتماداً على خاصية معينة مع تجاهل خواص أخرى.

في هذا الإطار، تعنى عملية التجسير باستقراء موارد القسمة للمفاهيم الرئيسة في التخصصات المختلفة بهدف استخلاص الأسس المعيارية المشتركة لاختيار الخواص الرئيسة التي يتم من خلالها توصيف الظواهر في تلك التخصصات، على أن تقود هذه العملية للكشف عن النظم الفكرية والمعارية المشتركة المتجاوزة للتخصصات والتي تؤسس لتوصيف المفاهيم في الحقول المختلفة. يتطلب هذا المجهود فصل المفاهيم الرئيسة عن أطرها النظرية الكبرى كعزل مفهوم توازن القوى عن الرؤية الواقعية، أو مفهوم المنافسة عن الرؤية الاقتصادية النيوليبرالية. يمكن هذا الفصل الباحث من تجاوز المحتوى التخصصي للمفهوم والذي يشكله موضع المفهوم في النظرية التخصصية، مما يسهل الوصول لمورد القسمة وأساسه المعيارية المتجاوز للتخصص. يتطلب هذا المجهود أيضاً عملية مقارنة بين المفاهيم في التخصصات ذات العلاقة بحثاً عن التناقضات أو الاختلافات من جهة وعن المشتركات والمتماثلات من جهة أخرى، مع التركيز دائماً على سؤال التالي: ما هو الأساس المعيارية الجامع لتقسيم أنواع الظواهر عبر التخصصات؟

من جهة أخرى، فإن مسار التجسير المتجاوز للحدود التخصصية وما يتطلبه من تدخل على المستوى المفاهيمي يجب أن يستهدف اقتراح أسس فكرية وقيمية بديلة تقدم تبريراً لمعايير توصيف الظواهر الاجتماعية وتقسيمها لأنواع وعدم الاكتفاء بمجرد النقد. هنا تكون الحركة في الاتجاه المعاكس، أي بدلاً من استقراء موارد القسمة في التخصصات العلمية لاستخلاص أساسها المعيارية والكشف عن النظم الفكرية والقيمية المؤسسة لها، ينطلق الباحث من نظام فكري وقيمي معين مستخلصاً منه قيمه وأفكاره المركزية ومن ثم النظر في الظواهر الواقعية والعمل على توصيفها طبقاً لما تقترحه تلك القيم والأفكار كخواص مفتاحية لتقسيم الظواهر إلى أنواع.

في هذا الاتجاه يجب على الباحث العمل على رسم خارطة مفاهيمية بحيث تتضمن أقساماً أو أنواعاً (Classes) مع توضيح أولاً: الخاصية المفتاحية التي تعمل كمورد للقسمة يفرق بين تلك الأنواع أو عائلة المفاهيم، أي تلك الخاصية الرئيسة التي تجعل الظاهرة تنتمي لنوع ولا تنتمي لنوع آخر. وثانياً: توضيح الخاصية الرئيسة التي تجعلها مميزة داخل النوع أو عائلة المفاهيم التي تنتمي لها. بحيث يكون التقسيم: حصرياً، بمعنى ألا تنتمي ظاهرة لأكثر من نوع، وشاملاً، أي لا تكون هناك ظاهرة خارج الأنواع أو لا تنتمي لأي من الأقسام.

على الرغم من شيوع هذا المنهج في أدبيات التوصيف المفاهيمي³³ إلا أنه يجب على الباحث التجسيري أن يكون أكثر مرونة وانفتاحاً على حقيقة أن الظواهر الاجتماعية أكثر تعقيداً من محاكاتها من خلال هذه الخارطة الميكانيكية. في هذا السياق، من المفيد النظر في منهج سلم للتجريد (Ladder of Abstraction) الذي قدمه (سارتوري) لبناء المفاهيم³⁴، حيث يرى أن المفاهيم التي تعرف من خلال عدد كبير من الخواص يكون لديها نطاق محدود من التطبيق على الحالات، والعكس، المفاهيم التي تعرف من خلال خاصية أو اثنتين يكون لديها نطاق واسع من التطبيق على الحالات. الأولى تكون في قاع سلم التجريد، بينما الثانية تكون في أعلاه، على سبيل المثال، قد يكون في أعلى سلم التجريد مفهوم الكيانات السياسية وهو بوضوح مفهوم عام يتطلب عدداً قليلاً جداً من الخواص لتعريفه وفي المقابل يمكن تطبيقه على نطاق واسع من الحالات أو الفاعلين السياسيين. في درجة أدنى من سلم التجريد المفاهيمي قد نجد مفهوم الأحزاب السياسية، في هذه الدرجة يكون هناك حاجة لزيادة الخواص لتوصيف المفهوم على حساب الحالات التي يغطيها (الأحزاب أقل من الكيانات السياسية)، وفي

33- Peter Mair, "Concepts and Concept Formation in Approaches and Methodologies in the Social Sciences: A Pluralist Perspective" In Donatella Porta and Michael Keating (Editors), *The Social Sciences: A Pluralist Perspective*, (Cambridge: Cambridge University Press, 2008), p. 183.

34- Giovanni Sartori, "Guidelines for Concept Analysis" In Giovanni Sartori (editor), *Social Science Concepts: A Systematic Analysis* (London: Sage, 1984).

درجة أدنى نجد مفهوم الأحزاب السياسية الشعبية، والتي تتطلب أيضاً عدداً أكبر من الخواص لتعريفها وبالتالي نطاقاً أقل للتطبيق. هذا السلم التجريدي - المقترح لبناء المفاهيم - ذو فائدة هامة في مسار التجسير المتجاوز للحدود التخصصية، حيث تتلخص هذه الفائدة في ملاحظة أن النظام الفكري والقيمي البديل يجب أن يحتل الأساس المعياري للتقسيم في أعلى السلم، بحيث يعكس تراتبية معيارية وتوصيفية وتفسيرية بديلة وذلك من خلال عمله كشرط وأساس لتقسيم الظواهر في الدرجات أدنى من التجريد أو أقرب إلى الواقع.

كما في اتجاه نقد النظم الفكرية والقيمية المهيمنة، فإن الحركة التجسيرية نحو بناء أسس معيارية جديدة للتوصيف وبالتالي للتفسير وتجاهل مستوى النظريات الكبرى قد يخدم هذا المجهود. بمعنى أن نحو بناء خارطة معرفية جديدة قد يكون من الأفضل الانطلاق من الرؤى الميتافيزيقية الأساس وتطوير أو الاعتماد على نظم فكرية وقيمية بديلة، ومن ثم ربطها بنظريات متوسطة النطاق. والتي كما أوضحنا سابقاً هي أقدر على التعامل مع المشاكل الواقعية ومحاكاة الظواهر الاجتماعية المقعدة من خلال تموضعها بين الجزئيات والكليات (الكليات في هذه الحالة المقصود بها النظم الفكرية والقيمية المتجاوزة للحدود التخصصية وليس النظريات التخصصية الكبرى)، وبين التجريد والملاحظة، وبين الأحداث اليومية وشروط إنتاجها الهيكلية، ما يسمح بتجاوز مسلمات النظريات التخصصية وفتح مسار مباشر، سواء في اتجاه التفكيك أو البناء بين محاكاة الظواهر الاجتماعية من خلال الآليات السببية من جهة، وبين محاكاة شروط إنتاجها من خلال التجسير المتجاوز للحدود التخصصية من جهة أخرى.

خلاصة

قدمت هذه الدراسة التجسير كإطار للتواصل والتكامل المعرفي بين التخصصات العلمية من خلال توضيح منطلقاته ومساراته وآلياته المقترحة وذلك بناءً على أدبيات الدراسات البينية وفلسفة العلوم الاجتماعية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ما يلي:

- أهمية النظر في منطلقات الممارسات العلمية التجسيرية وتقسيمها بين منطلقات نقدية وأخرى خاصة بحل المشاكل، حيث يحدد المنطلق مسار التجسير المناسب بين التخصصات العلمية.
- أهمية استكمال ومراجعة الافتراضات المعرفية والوجودية التي قد تمثل عوائق وقيوداً على التكامل المعرفي بين التخصصات العلمية. في هذا الإطار، تظهر الواقعية النقدية كفلسفة علمية أكثر قابلية للعمل كأرضية مشتركة للتجسير بين حقول المعرفة المختلفة من الأسس الوضعية والمقاربات التأويلية.
- أهمية استكشاف دور النظريات المتوسطة النطاق (Mid-range Theories) كمستوى مناسب للتجسير التوافقي وتتبع العوامل السببية عبر المجالات محل الدراسة. في المقابل، من المفيد النظر في الدور التقييدي الذي قد تقوم به النظريات التخصصية الكبرى (Grand Theories) على الممارسات التجسيرية وذلك من خلال تقديمها كأطر نظرية نظامية تحاكي نظم اجتماعية مغلقة.
- الاستفادة من المقاربات التأويلية والنقدية في استكمال الحدود المفترضة بين التخصصات العلمية، مع عدم الانسياق نحو استنتاجاتها العدمية حول الواقع وإمكانية إنتاج معرفة علمية حول هذا الواقع.

في النهاية، على الرغم من التحديات الفكرية والمنهجية إلا أن القيود المؤسسية قد تمثل العائق الأكبر أمام عملية التجسير بين التخصصات العلمية. فشرط إنتاج التراتبية محل النقد، متجاوزة لحدود المجالات الاجتماعية، بما في ذلك مجالات إنتاج المعرفة، فنحن جزء من العالم الذي ندرسه. هذه التراتبية تعمل على تقييد التجسير خاصة في مساره المتجاوز للحدود التخصصية المنطلق نحو النقد المعرفي والسياسي والاجتماعي، واقترح أسس جديدة لتراتبية القيم والمؤسسات والأدوار بما في ذلك المجال الأكاديمي. في هذا الإطار، قد يكون زعم عالمية التقسيم التخصصي المعرفي وزعم عالمية محتوى ومناهج البحث والرؤى الميتافيزيقية المؤسسة لهذه التخصصات العلمية القيد الأهم على مبادرات التجسير. فافتراض عالمية هذا

التقسيم يعمل على نشر الرؤى الضيقة التي تقدمها التخصصات العلمية والحدود الفاصلة بينها. على مستوى محتوى ومناهج البحث والرؤى الميتافيزيقية المؤسسة لهذه التخصصات فإن زعم العالمية يعمل على تعميق افتراض أن تلك التخصصات تقدم «حقائق» متجاوزة للحدود الحضارية والإقليمية والوطنية من خلال تسطيح مدى النظر في الواقع، من خلال أدوات بحثية ونماذج نظرية لا تعكس عمق الظواهر الواقعية وشروط إنتاجها الهيكلية. إذاً من خلال توسيع نطاق انتشار الرؤى الجزئية وتعميق قبول نتائجها من خلال أدواتها ورؤاها السطحية، يعمل زعم العالمية على إعادة إنتاج تراتبية معينة من خلال توسيع نطاق وتعميق شروط إنتاجها الفكرية والقيمية. إلا أنه - وكما أوضحنا - فإن شروط الإنتاج الهيكلية ذات أبعاد مؤسسية ومادية أيضاً، فزعم العالمية لتقسيم التخصصات العلمية ومحتواها تجسده مؤسسات أكاديمية وبحثية وجمعيات مهنية تضع أحكاماً ومعايير وشروطاً، تقييد أو - على الأقل - تتجاهل الإنتاج العلمي الساعي لنقد زعم عالمية التخصصات العلمية، خاصة تلك الساعية لاقتراح أسس بديلة لتقسيم محتوى التخصصات العلمية على أساس حضاري أو إقليمي أو وطني يؤسس لتراتبية فكرية وقيمية بديلة.

المراجع

تقرير منظمة التعاون الإقتصادي. «إشكاليات البحث والتدريس في الجامعات». 1972.

Adcock, Robert. "What is a Concept?, Political Concepts, The Committee on Concepts and Methods". *Working Paper Series*. (April 2005).

Bhaskar, Roy. *A Realist Theory of Science*. Leeds: Leeds Books: 1975.

Plato et al. *The Problems of Philosophy and Their Resolutions*. London: Verso, 1994.

Blaikie, Norman. *Analyzing Quantitative Data*. London: Sage Publications, 2003.

Boulding, K. E. "General Systems Theory: The Skeleton of Science", *Management Science*, Volume 2. Issue 3 (1956).

Bunge, M. *Method, Model, and Matter*. Boston: Reidel, 1973.

Chettiparma, Angelique. *Interdisciplinarity: Literature Review*. Southampton: University of Southampton, 2007.

Klein, Julie Thompson. Newell, William. "Advancing Interdisciplinary Studies". In J. G Gaff., J. L. Ratcliff (editors). *Handbook of the Undergraduate Classroom: A Comprehensive Guide to Purposes, Structures, Practices, and Change*. San Francisco: Jossey-Bass, 1997.

Lake, David. "Theory is Dead, Long Live Theory: the End of Great Debates and the Rise of Eclecticism in International Relations". *European Journal of International Relations*. Volume 19. Issue 3 (2013).

Lattuca, Lisa. "Creating Interdisciplinarity, Grounded Definitions from College and University Faculty", *History of Intellectual Culture*. Volume 3. Issue 1 (2003).

Mair, Peter. "Concepts and Concept Formation in Approaches and Methodologies" In Donatella Porta and Michael Keating (Editors). *The Social Sciences: A Pluralist Perspective*. Cambridge: Cambridge University Press, 2008.

Montero, Nuno & Ruby, Kevin. "IR and the False Promise of Philosophical Foundations". *International Theory*. Volume 1. Issue 1 (2009).

Newell, William. "A Theory of Interdisciplinary Studies". *Issues in Integrative Studies*, No. 19 (2001).

Nissani, Moti. "Ten Cheers for Interdisciplinarity: the Case for Disciplinary Knowledge and Research", *The Social Science Journal*, Volume 34. Issue 2. (1997).

Osborne, Peter. "Problematizing Disciplinarity: Transdisciplinarity Problematics". *Theory, Culture, and Society*. Volume 32. Issue 5-6. (2015).

Reus-Smit, Christian. *The Moral Purpose of the State: Culture, Social Identity, and Institutional Rationality in International Relations*. New Jersey Princeton: Princeton University Press, 1997.

Sartori, Giovanni. "Guidelines for Concept Analysis". In Giovanni Sartori (editor). *Social Science Concepts: A Systematic Analysis*. London: Sage, 1984.

Thompson Klein, Julie. *Interdisciplinarity, History, Theory and Practice*. Ohio: Wayne State University Press, 1990.

Wight, Colin. *Agents, Structures, and International Relations: Politics as Ontology*. Cambridge: Cambridge University Press: 2006.

Zwick, M. "Understanding Imperfection". In G. Ragsdell, & J. Wilby (eds). *Understanding Complexity*. New York: Kluwer Academic/Plenum Publishers, 2001.